

الإسلام السياسي في تونس: دراسة حالة حركة النهضة

Political Islam in Tunisia: A Case Study of the Ennahda Movement

1. إيهاب الأخضر، Iheb Lakdhar، جامعة تونس، lak.iheb88@gmail.com

تاريخ القبول: 16 /أفريل/ 2021

تاريخ الاستلام: 13 /مارس/ 2021

ملخص:

شهد العالم العربي تغييرات سياسية كبيرة أبرز الحراك الذي شهدته تونس، إلا أن الإرهاب والتراكمات التي قادت لهما جاءت عبر سنوات طويلة، حيث شهدت هذه الأخيرة مجموعة متداخلة من الأسباب التي ضغطت على الشعب ودفعته للخروج عن صمته الطويل عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتدهورة، ومن بين إفرازات الحراك في تونس هو عودة الحركات الإسلامية الإسلامية السياسية فيها حيث كانت المستفيد الأول من هذه التغييرات بالرغم من أنها لم تكن المحرك الرئيسي لمختلف الاحتجاجات التي عرفتها البلاد وذلك راجع إلى طبيعة الأنظمة السياسية السابقة التي عرفت بسياسة القمع والتضييق عليها.

لعل ما يفسر استفادة هذه الحركات على غرار حركة النهضة في تونس هو طبيعة النخب والقيادة والاستراتيجيات التي اتبعتها الحركة لإدارة المرحلة الانتقالية وهو الذي سيؤدي لاستمرارها ضمن المشهد السياسي التونسي.

كلمات مفتاحية: الإسلام السياسي، الحركات الإسلامية، حركة النهضة، تونس، المرحلة الانتقالية.

Abstract:

The Arab world witnessed major political changes, the most prominent of which was the movement that Tunisia witnessed, but the signs and accumulations that led to them came over many years, as the latter witnessed an overlapping set of reasons that pressured the people and pushed them to break their long silence from the economic, social and political conditions. And among the outcomes of the movement in Tunisia is the return of the Islamic movements, political Islam, as they were the primary beneficiaries of these changes, although they were not the main engine of the various protests that the country has known.

Perhaps what explains the benefits of these movements, like the Ennahda movement in Tunisia, is the nature of the elites, leadership, and strategies that the movement followed to manage the transitional phase, which will lead to its continuation within the Tunisian political scene.

Keywords: Political Islam, Islamic Movements, Ennahda, Tunisia, The Transition Period.

بات الربيع العربي يعد ظاهرة جديدة بالدراسة والذي تزامن مع تعالي أصوات التغيير تحت شعارات حقوق الإنسان، و الحرية، حيث افرز هذا الحراك منطقا مغايرا خاصا فرض على السلطة على التكيف معه واستيعابه وهو ما حصل مع الحركات الإسلامية "الإسلام السياسي" مثل ما هو الحال مع حركة النهضة التونسية، احتلت الحركات الإسلامية مكانا هاما في الأوساط الشعبية مستفيدة غياب السلطة السياسية التي وقع إسقاطها وكونها كانت الضحية الأولى للنظام الاستبدادي، وهو ما سيساعد في دخولها اللعبة السياسية الجديدة من خلال فوزها في الانتخابات وتقلد المؤسسات السياسية، و عليه تتمحور إشكالية هذه الورقة البحثية في التساؤل التالي: ماهي سياقات نشأة حركة النهضة؟ وإلى أي مدى نجحت هذه الحركة في إدارة المرحلة الانتقالية في تونس؟ بالنظر إلى التغيير الذي تعرفه تونس والذي افرز عدة نتائج من بينها عودة الإسلام السياسي والذي تجسد في حركة النهضة بالأساس بات من الضروري دراسة هذه الظاهرة قصد تحديد الإطار الإيديولوجي لهذه الحركة مع تحديد التغيرات التي عرفتها هذه الحركة على المستوى النظري والعملي.

1-الإسلام السياسي المفهوم والخصائص:

إن دراسة ظاهرة الإسلام السياسي وتحديد مفهوم له يرى أنه هناك اختلاف كبير لدى الباحثين والمفكرين ويعود ذلك لاختلاف الخلفيات الفكرية والتطبيقية وهو ما أسفر عن ظهور العديد من التعاريف.

1-1- مفهوم الإسلام السياسي:

اختلف المفكرون والباحثون في تحديد مفهوم ظاهرة الإسلام السياسي، وذلك تبعاً للخلفيات الفكرية والسياسية والثقافية، فاختلف في تحديده المختصون فالكثير من المفكرين الغرب الذين اهتموا بدراسة هذه الظاهرة اعتبروا هذه الظاهرة هي حركة "أصولية" استناداً لظاهرة الحركات الدينية في التاريخ الغربي. ومن ناحية أخرى اختلف الكثير من المفكرين والمختصين العرب طبقاً لتوجهاتهم السياسية وبيئاتهم السياسية والثقافية وطبيعة الرؤية الإسلامية تجاه الإسلام من حيث كونه صاحب رؤية شمولية للحياة أم رؤية روحية وأخلاقية للإنسان. إلا أن هذه الاختلافات حول تحديد ماهية ظاهرة الإسلام السياسي لا يعني عدم وجود قواسم أساسية أو مشتركة يمكن الارتكاز عليها¹.

فمن التعريفات التي استخدمت في تحديد هذه الظاهرة ما ذكره أحد مفكري ورموز الحركة الإسلامية في تونس راشد الغنوشي بقوله نقصد بالحركة الإسلامية جملة النشاط المنبعث بدوافع الإسلام لتحقيق أهدافه وتحقيق التجدد المستمر له من أصل ضبط الواقع وتوجيهه أبداً، وذلك نظراً لأن الإسلام جاء لكل زمان ومكان، فحتم أن تكون رسالته متجددة بتغيير أوضاع الزمان والمكان، ويتطور العلوم والمعارف والفنون وبناءً عليه، فإن أهداف الحركة الإسلامية، وإستراتيجيتها ووسائل عملها ستختلف باختلاف الزمان والمكان. بينما يعرفها الدكتور عبد الله أبو عزة، أحد رموز الحركة الإسلامية بقوله نقصد بالحركات الإسلامية مجموعة التنظيمات المتعددة المنتسبة إلى الإسلام والتي تعمل في ميدان العمل الإسلامي في إطار نظرة شمولية للحياة البشرية، وتجاهد لإعادة صياغتها لتنسجم مع توجهات الإسلام، وتتطلع إلى إحداث النهضة الشاملة للشعوب الإسلامية، منفردة ومجتمعاً من خلال المنظور الإسلامي، وتحاول التأثير في كل نواحي حياة المجتمع من أجل إصلاحها وإعادة تشكيلها وفق المبادئ الإسلامية².

بينما يشير البعض إلى أن المقصود بالحركات الإسلامية عموماً هو أنها تجمع أفراد مسلمين في هيئة لها نظام خاص بها، يؤمنون بالإسلام وشعائره ونظمه وقوانينه، ويعملون على تطبيق تعاليم الإسلام في حياتهم اليومية، وبعبارة أخرى، الحركة الإسلامية هي مسيرة لجماعة من المسلمين، مثلهم الأعلى الإسلام، وهو القوة الدافعة للحركة

الإسلام السياسي في تونس: دراسة حالة حركة النهضة

أو الحافظ لها، وسمتهم الغاية من هذا المثل وهي تحقيق أكبر نمط من الأمن الروحي والمادي للبشر، ويحققون هذه النظم عن طريق "هياكل" ينشئونها حسب حاجاتهم وتطوراتهم البيئية.

كما يشير عبد الوهاب الأفندي في تناوله لتقديم مفهوم الحركات الإسلامية بقوله يُطلق مصطلح الحركات الإسلامية حيث يفضل بعض الباحثين مصطلح الأصولية ترجمة عن المصطلح **Fundamentalism**، بينما يجنح آخرون إلى استخدام تعبير "الإسلاموية" ترجمة أيضاً عن المصطلح **Islamist** على الحركات التي تنشط في المجالات السياسية، وتسعى لتطبيق قيم الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة على حد سواء، وتسعى لتبليغ المطلب الحكومات والحركات السياسية والاجتماعية. ويغلب إطلاق هذا المصطلح على الحركات التي تصف نفسها بهذا الوصف وتنشط في مجال السياسة، إذ لا ينسحب ما وقع طرحه سابقاً كإطلاق وصف الحركات الإسلامية على الجماعات الصوفية التي لا تنشط في المجال السياسي، كما أنه لا يُطلق هذا الوصف عادةً على الأحزاب التقليدية ذات الخلفية الإسلامية³.

تضم الحركة الإسلامية في مفهومها الواسع كل الأفراد والجماعات التي تسعى جاهدة لتغيير مجتمعاتها عن طريق استخراج واعتماد أفكارها وبرامجها من الإسلام، وفي حين تختلف هذه المجموعات في طرقها ومناهجها وأساليبها وقضاياها الأنية. إلا أنها تتفق على القيمة الإيجابية للإسلام والصلة الوثيقة بين مفاهيمه وقيمه الأساسية والعالم المعاصر. فهي تريد تحويل إطار المرجعية في الحياة العامة إلى مرجعية يكون فيها الإسلام بتفسيراته المختلفة قوة رئيسية في تشكيل هذه الحياة.

2-1- خصائص الإسلام السياسي:

إن أي حركة تهدف إلى تغيير اجتماعي شامل أو نسبي على أساس الاعتماد على المرجعية الإسلامية كخلفية لها والتي تكون مصدر للفكر، السياسات، السلوك، البرامج والغايات في إطار جماعات تقبل مفهوم المشاركة السياسية وخوض الانتخابات والاحتكام لصناديق الاقتراع مثل ما هو الحال لحركة النهضة والتي باتت تعرف بالإسلام السياسي لديها مجموعة من النقاط والخصائص المشتركة والتي من بينها:

- إن الحركات الإسلامية تسعى إلى إحداث التغيير الجذري وإعادة البناء الاجتماعي من الأساس من أجل بناء دولة حضارية إسلامية جديدة على خلاف النمط الغربي والعلماني.
- إحداث تطورات سياسية ايجابية على مستوى الفكر والممارسة تتلاءم وفق المستجدات البيئية الراهنة.
- التخلي عن الصراع مع السلطة السياسية أي اعتماد مبدأ التعايش.
- الاعتماد على المشاركة السياسية وذلك من خلال قنوات وآليات العمل السياسي الرسمي كالبرلمان والمجالس المحلية قصد التأثير في السياسات العامة.
- اعتماد الدمج بين الخطاب العقائدي وبين الممارسة البرجماتية وتتجلى هذه الخاصية من خلال استناد الحركات الإسلامية على التحالفات التي تعتمد لإنشائها مع أحزاب سياسية أخرى مختلفة إيديولوجيا عنها سواء كانت علمانية اشتراكية مثل ما هو الحال لحركة النهضة أو من خلال الاندماج والمشاركة في السلطة التنفيذية بالرغم من تبني النظام السياسي يكون مختلف عنها⁴.
- القدرة على بناء رؤية حضارية شمولية الجوانب فالحركات الإسلامية على غرار النهضة لها قوة في البناء التنظيمي والقدرة على التعبئة الإيديولوجية وذلك إن حركات الإسلام السياسي ليست مجرد تشكيل سياسي يهدف للوصول إلى السلطة، بل يتعداه إلى تداخل بين هذا الشكل التنظيمي والبناء الإيديولوجي فهذه

الإسلام السياسي في تونس: دراسة حالة حركة النهضة

- الحركات يستند على أسس فكرية وروحية لدى المسلمين التي ترتبط بالبعد الديني وبهذا يتداخل البعد التنظيمي بالإيديولوجي تحت ما يسمى بالعمل الجماعي لتحقيق أهداف الإسلام، وهذا ما يجعله فاعلا.
- المرونة والتكيف مع الأولويات الوطنية والعالمية فالاهتمام بقضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتنمية ومكافحة الفساد بكل أشكاله والاهتمام بقضايا الحريات العامة والمشاركة السياسية، يشير إلى تحول في اهتمامات حركات الإسلام من الهم الإسلامي العالمي إلى الانشغال بمشكلات المجتمع المحلي بالرغم من الاحتفاظ على مستوى الخطاب السياسي بالعالمية الإسلامية وهذا يظهر بشكل جلي في موقف الحركات الإسلامية من حرب الخليج الثانية⁵.
 - سرعة الانتشار والتغلغل في أوساط المجتمع.
 - الحركات الإسلامية ترفض الأوضاع القائمة في المجتمعات العربية والإسلامية باعتبار أنها تخرج عن الإسلام الصحيح

الاستمرار والتطور أي عدم اندثار فكر الحركات الإسلامية بحيث يمكن أن تتجدد بظهور قيادات جديدة.

2- الحركات الإسلامية في تونس النشأة والسياق:

إن ظهور الحركات الإسلامية في تونس والذي تجسد في حركة النهضة بالأساس، كان نتيجة الأطر الفكرية والإيديولوجية لهذه الحركات فكانت في بداياتها على شكل دعوى ثم لتنتقل لاحقا للمجال السياسي وذلك قصد إقامة دولة إسلامية تقوم على الحضارة الإسلامية، حيث عرفت تونس زيادة في ممارسة الشعائر الدينية في الفترة ما بين 1967- 1974 في المجتمع ثم توجهت إلى مؤسسات تعليمية والذي سيصاحبه ظهور تخصصات جديدة كعلم الاجتماع الإسلامي، علم النفس الإسلامي والاقتصاد الإسلامي وغيرها من التخصصات الأخرى⁶.

كما كان لظهور الرأسمالية في تونس عموما واتساع فكر الإخوان المسلمون خصوصا وتأثر المسلمين في تونس بأدبيات حسن البنا، المودودي وسيد قطب والذي سيساهم في تشكل وبناء حركات إسلامية خاصة بعد الاستقلال منها حزب التحرير الذي تأسس من رحم الإخوان المسلمين على يد تقي الدين النبهاني 1953 وظهر في تونس في 1973 والذي سيلقى رواجاً وإقبالا خاصة في الأوساط العسكرية ولهذا قامت السلطة السياسية في تونس بمحاكمة أعضائه والمنتمين إلى هذا التنظيم وقد بلغ عدد الذين تعرضوا للمحاكمات حوالي 288 عضوا⁷.

كما تزامن ذلك مع ظهور جماعة التبليغ، وهي جماعة دعوية بالأساس تأسست بالهند على يد محمد الياس وانتشرت في تونس في مطلع السبعينات وكسابتها تعرضت هذه الجماعة إلى المراقبة من طرف السلطة بالإضافة إلى حركة النهضة.

لعل من أسباب اختيار هذه الحركة كموضوع للدراسة هو الدور المتنامي لها سواء داخل تونس أو خارجها حيث تكونت النواة الأولى لحركة النهضة في بداية السبعينات من عدة شخصيات تلقت تكوينا إسلاميا كعبد الفتاح مورو، أحمدة النفير وراشد الغنوشي في جامعة الزيتونة. وانضمت هذه الشخصيات إلى جمعية المحافظة على القرآن حيث عمل كل من عبد الفتاح مورو وراشد الغنوشي على إقناع مختلف النخب المثقفة أن الإسلام هو الحل الأمثل وبعد البديل الحضاري وذلك عن طريق مقالات نشرها راشد الغنوشي في جريدة الصباح اليومية ومجلة جواهر

الإسلام السياسي في تونس: دراسة حالة حركة النهضة

الإسلام ومجلة المعرفة، حيث اكتفت الحركة في هذه المرحلة على الإصلاح الروحي مع التمسك بالإسلام مع الفصل مع فكرة القومية العربية متأثرين في أفكارهم التي تبنيها بفكر حسن البنا و المودودي و سيد قطب.

وبدأ النشاط السياسي للحركة ذلك بعد إعلان بورقيبة في 1981 على إمكانية إنشاء أحزاب معارضة مع الحصول على 5% من الأصوات في الانتخابات التشريعية لسنة 1981. وذلك ما واصل فيه الرئيس بن علي وذلك من خلال اعتماد سياسة الانفتاح التي اعتمدها مع الهيئات والتنظيمات النقابية حيث قام بإقرار بسن قانون 1988 الذي يقر بالتعددية الحزبية تحت الغطاء الدستوري والقانوني. تم إعلان اسم الحركة في 1981 والاتجاه الإسلامي رسمياً بقيادة راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو أميناً عاماً للحركة وليخلفه فيما بعد الفاضل البلدي ثم حمادي الجبالي وذلك بعد أن تم اعتقال راشد الغنوشي سنة 1981 لانتمائه لجمعية غير شرعية حسب السلطات الحاكمة ولتنقل الحركة من الطابع الدعوي إلى العمل السياسي وذلك نتيجة ضرورة تغيير المشهد السياسي في تلك الفترة التي كانت تراه الحركة والذي تزامن مع انتصار الثورة الإسلامية في إيران وتحديات القوة العلمانية في المجتمع الإسلامي⁸.

3- البناء الاجتماعي في تونس قبل الحراك الاجتماعي:

لعل ما ميز البناء الاجتماعي التونسي هو تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهو ما ميز المشهد التونسي على غرار التسلط، غياب الحريات العامة، عدم تطبيق القانون، انتشار الفساد وهو ما سيؤدي لزيادة معدلات البطالة واتساع الفوارق الطبقيّة.

3-1- الوضع السياسي في تونس:

إن المتأمل في المشهد السياسي طيلة فترة حكم بن علي يرى أنه كان تسلطي حيث ارتكزت السلطة في شخص الرئيس وذلك بتوسيع صلاحياته من خلال إمكانية تدخله في بقية المؤسسات السياسية في ظل تهميش السلطة التشريعية والقضائية. إضافة إلى اتساع الفجوة بين السلطة والشعب مما أدى لعدم تلبية مطالب الشعب سواء كانت خدمتية أو تمثيلية من خلال اعتماد سياسة إرهاب الشعب حيث أصبح جهاز أمن الدولة هو جهاز أمن النظام السياسي أو جهاز أمن الرئيس. ولكسب شرعية ومشروعية النظام قام النظام التونسي بمبادرات إصلاحية لتحقيق مبدأ الديمقراطية تمثلت في مشاريع إصلاحية في 1998 التي أفضت لرفع سن الترشيح إلى 73 سنة. هذا الإصلاح يصب في مصلحة الرئيس السابق بن علي من خلال تكريس منصب الرئاسة ليتعارض بذلك مع مبدأ التداول السلمي على السلطة⁹.

إضافة إلى أن النظام السياسي في تونس طبعه انتهاك الحقوق والحريات العامة من خلال التضييق على المعارضة أيا كان نوعها أحزاب أو منظمات مدنية، بالإضافة إلى الممارسات القمعية ضد الأفراد والجماعات من خلال المؤسسة الأمنية.

وهو ما سينعكس على الإصلاحات التي ستظل فقط على مستوى الخطاب السياسي دون بلورتها ميدانيا بل أن جل الإصلاحات التي شهدتها تونس ساهمت في توسيع صلاحيات السلطة الحاكمة وانتفاء مبدأ التداول على السلطة بل وساهمت في تضييق المشاركة السياسية، وسيطرة المؤسسة التنفيذية وحصرها في شخص الرئيس هذا إلى جانب شيوع فكرة التوريث وأزمة الشرعية، كما أن جل المشاريع الإصلاحية كانت بمبادرات دولية منها مبادرة مشروع الشراكة الأمريكية بدول الشرق الأوسط 2002 لتشجيع التحول الديمقراطي وتقوية المجتمع المدني في هذه الدول¹⁰.

ساهم غياب الديمقراطية والاستقرار السياسي في المجتمع التونسي بالضرورة إلى تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي، فنجد ارتفاع نسب الفقر وغياب العدالة الاجتماعية واتساع الفوارق الطبقيّة وانتفاء الطبقة الوسطى داخل المجتمع التونسي بالإضافة إلى غياب العدالة بين الجهات خصوصا بين الشمال والجنوب فنجد في تونس أن جل المشاريع التنموية كانت موجهة إلى منطقة الساحل وهذا ما أدى إلى الهجرة من الجنوب إلى الساحل، ففي سنة 2005 حسب المعهد الوطني للإحصاء فقدت شهدت تونس ارتفاع معدلات الفقر إلى 10% وتتركز النسبة الكبيرة في المناطق الجنوبية ووسط غرب البلاد¹¹.

لعل ما يميز البطالة في تونس أننا مرتفعة بالخصوص لدى خريجي الجامعات في تونس وحسب ما صرح به المدير العام للمرصد العام للشباب إبراهيم وصلاتي أنه سنة 2009 بلغت نسبة البطالة 13% خصوصا لدى الشباب المتراوح معدل أعمارهم بين 18 و29 سنة وأغلبهم من خريجي التعليم العالي و الدراسات العليا، وذلك لعدم التوازن بين خريجي الجامعات وسوق العمل فحسب مخطط (2007 - 2011) كان يتوقع خلق 83000 منصب شغل بمعدل نمو 6% هذا بالإضافة لعدم الاستقرار السياسي وانخفاض الاستثمار الذي لم يتجاوز 4% سنة 2011 وتراجع السياحة وتقلص الناتج المحلي الإجمالي 2% لترتفع نسبة البطالة إلى 41% سنة 2013. ولحل هذه الأزمة تم اللجوء لحلول سريعة وهي الدين الخارجي ليبلغ سنة 2010 حوالي 40% من الناتج المحلي¹².

يعتبر ارتفاع وانتشار الفساد من الظواهر السلبية التي عادة ما تنتشر بنسب مرتفعة في الدول النامية فهي أكثر عرضة لهذه الظاهرة نتيجة عدة عوامل كغياب دولة القانون وغياب آليات لرقابة المؤسسات هذا بالإضافة إلى طبيعة النظم السياسية فيها والتي عادة ما تكون تسلطية وذات حزب واحد وهو الحزب الحاكم ويكون اقتصادها مبني على الريج بالدرجة الأولى. مثل ما هو الحال في تونس التي تعرف هذه الظاهرة من خلال عدة مظاهر أهمها إن التعيين في الوظائف يكون عن طريق العلاقات الشخصية المحاباة هذا بالإضافة إلى تحالف المال والسلطة في النظام السياسي التونسي من خلال قمة النظام السياسي، حيث تشير تقارير دولية عن تورط كبار المسؤولين والنخبة الحاكمة التي تضم كبار العائلات التي كانت في السلطة.

لعل الطابع الذي يميز الاقتصاد التونسي هو سيطرت مجموعة من العائلات عليه على غرار عائلة الطرابلسي وعائلة شيبوب (صهر بن علي) وذلك بشرائها من المجموعة من الشركات التابعة للقطاع العام عن طريق الخصخصة. إضافة إلى تمتعها بقروض ودون ضمانات وسرعان ما ستسير على هذا نهج عائلة الماطري وعائلة سليم رزوق، وسمحت هذه السياسات للنخب السياسية والاقتصادية بشراء أصول مملوكة للدولة بقيمة اقل من قيمتها الحقيقية كما نجد مظاهر أخرى للفساد حيث تم إنشاء مؤسسات وطنية واستغلالها للكسب الغير مشروع كصندوق التضامن الوطني أو صندوق 26 - 26، وهو صندوق استغله الرئيس لبعض أموال الموظفين واستغلالها بدل من مساعدة المناطق الفقيرة والمهمشة في مختلف الجهات وخاصة منها مناطق الجنوب والوسط والشمال الغربي، كما هو مخطط ومعلن عنه¹³.

إن ظاهرة الفساد في تونس تتلخص أساسا في فساد القمة حيث أنها ستستغل السلطة السياسية لأغراض شخصية ومضاعفة ثروتها، والذي سيتزامن مع غياب السلطة التشريعية والقضائية، الذي سيؤدي لغياب مبادئ الحكم الرشيد، وقد تجلى ذلك من خلال احتلال تونس المرتبة 78 سنة 2010 في التقرير السنوي الذي أعدته منظمة الشفافية العالمية.

الإسلام السياسي في تونس: دراسة حالة حركة النهضة

بالرغم من النقاط السلبية التي ارتكز عليها نظام بن علي إلا أنه ضم عدة نقاط إيجابية لعل أهمها كان إطلاق سراح مئات الطلبة الذين أُجبروا على القيام بالخدمة العسكرية في الصحراء جنوبي البلاد، عقابا على مشاركتهم في احتجاجات شتاء وربيع 1987. إضافة لمنحه الاتحاد العام التونسي للطلبة، والاتحاد العام لطلبة تونس، رخصة للعمل القانوني، وازدهرت الصحف الحرة، وسمح للإسلاميين بالنشاط السياسي دون أن يعطي لحركة "النهضة" تأشيرة عمل قانوني. كما عدل الرئيس بن علي الدستور لإلغاء المادة التي أتاحت للرئيس بورقيبة البقاء رئيسا مدى الحياة، وحددت المادة 39 حق الرئيس بثلاث ولايات كحد أقصى مدة كل ولاية خمس سنوات.

4- سياقات الحراك الاجتماعي التونسي:

لم تكن حركة النهضة النواة الأولى للحراك الاجتماعي في تونس بل كانت بمثابة القوى جديدة، وقامت باستغلال شبكات التواصل الاجتماعي، كذلك لعب حياد المؤسسة العسكرية دور هام حيث استطاع المتظاهرون إسقاط النظام السياسي الذي وصف بأنه تسلطي طيلة فترة الحكم.

4-1- حركة النهضة وبداية الحراك التونسي:

إن سياسة التهميش والإقصاء التي اتبعتها نظام بن علي طيلة فترات حكمه تجاه المعارضة السياسية خاصة التيار الإسلامي منها جعلها غائبة عن تفجير الحراك الاجتماعي التي عرفته تونس الذي كان نتيجة نشوء قوى مجتمعية جديدة متجاوزة الأطر الإيديولوجية والسياسية فكان إسهام حركة النهضة في بداية الحراك السياسي في تونس محدود، فهي لم تكن رائدة للعمل الميداني للحراك ومشاركتها كانت ضمن حركات أخرى وكطرف من الأطراف الحركية الأخرى ويرجع غياب حركة النهضة لعدة أسباب من بينها:

- الخصائص السوسيوولوجية التي تميزت بالغموض للفاعلين الأوائل للحراك الاجتماعي حيث كانوا غير منتمين ضمن أحزاب سياسية.

- إمكانية عدم استمرار الحراك الاجتماعي وإمكانية احتوائها من قبل النظام السياسي التونسي فضلا عن إمكانية إنها استدراج للحركات الإسلامية مما جعل هذه الأخيرة تشارك في الاحتجاجات كأفراد وليس كإطار تنظيمي.

- غياب حركة النهضة عن تفجير الحراك راجع إلى ذهنية قيادات هذه الحركة وإدراكها صعوبة اللحظات الثورية وحساباتها في ظل خبراتها السلبية مع نظام بن علي والمنهج التدريجي الذي كانت تميل له هذه الحركة العملية الإصلاح بدل منهج التغيير الجذري.

- تضيق نظام بن علي على المعارضة والممارسات القمعية فكانت جل قيادات ومنخرطي حركة النهضة إما في السجون أو خارج الوطن.

ما يمكن استنتاجه هو أن إسهامات حركة النهضة في الحراك الاجتماعي جاءت متأخرة وذلك للقراءة المتأنية التي اتخذها قيادات الحركة ومحاولة الاستفادة واستغلال هذه الاحتجاجات لصالحها وهذا ما ظهر من خلال نتائج الانتخابات اللاحقة.

4-2- شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في دفع الحراك الاجتماعي في تونس:

أصبح الإعلام الاجتماعي قوة ضغط ومصدر قلق لكثير من الحكومات وذلك بالنظر إلى سرعة الانتشار وامتداده وقدرته على الاستقطاب وغياب الرقابة الحكومية وإن كانت متشددة في تونس على هذه الوسائل مقارنة بنظيرتها التقليدية التي غلب عليها الطابع الاحتكاري للنظام السياسي مما جعل وظيفتها الأولى هي التعبئة والموالاة للأنظمة السياسية، حيث لجأت القوى الاجتماعية الشبكات التواصل الاجتماعي لتفجير الحراك الاجتماعي، فتونس تعتبر من أكبر البلدان الإفريقية كثافة من حيث الربط بشبكة الأنترنت ففي 2010 بلغ عدد المشتركين في الأنترنت إلى

الإسلام السياسي في تونس: دراسة حالة حركة النهضة

547763 وعدد حسابات الاميلات 61862 وعدد مواقع الواب 119131 وعدد مستخدمي الأنترنت 3,900,00 على مجموع العدد الإجمالي السكان¹⁴.

وبالرغم من التضييق الذي كان يمارسه نظام بن علي على هذه الوسائل من خلال إغلاق العديد من المواقع والتدخل الأمني من خلال عمليات التتبع والمراقبة حيث قدر بوليس الأنترنت في تونس حوالي 600 فرد من القصر الرئاسي إلا أن دور شبكات التواصل الاجتماعي كان لها دورا بارزا في الحراك الاجتماعي والسياسي في تونس من خلال نشر حقيقة الوضع الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى عرض قضايا الفساد ونقل وقائع الحراك من مظاهرات واحتجاجات بالصور وبصورة حينية، على غرار مدونة نواة التي تأسست سنة 2004 حيث تقدم أخبار حينية ومباشرة¹⁵.

بالتالي فقد لعبت شبكات التواصل الاجتماعي في الحراك السياسي في تونس دورا بالغ الأهمية حيث أنها لعبت دور المنسق بين المتظاهرين لضبط التواريخ ومواقع التحركات الجماعية وتعبئة الرأي العام إضافة إلى المحطات التلفزيونية الفضائية والمواقع الإخبارية الشخصية لأنها تمثل تكنولوجيا قليلة التكلفة وسهلة الاستعمال تبدأ من هاتف محمول بسيط مزود بكاميرا رقمية يسجل من خلالها المتظاهر الوقائع التي يشاهدها.

3-4- المؤسسة العسكرية ودورها في الحراك الاجتماعي في تونس:

تعد المؤسسة العسكرية من بين المكونات الأساسية لأي نظام سياسي وبالحدث عن دور هذه الأخيرة نصطدم بثنائية شديدة الأهمية وهي علاقة السياسي بالعسكري، فالمتأمل في المؤسسة العسكرية التونسية أثناء الحراك الاجتماعي التونسي نجد أنها اتخذت سياسة الحياد وذلك راجع الإرث التاريخي لهذه المؤسسة فهي لم تشارك في انقلابات أو ثورات ضد الدولة أو ضد أي نظام سياسي بل اقتصر دورها على تقديم المساعدة للسلطة السياسية خاصة في إدارة والخروج من الأزمات التي واجهت البلاد. ونجد ذلك من خلال وضع الرئيس التونسي الراحل الحبيب و رقيبة مجموعة من الضوابط التي تحد من تدخل الجيش في الحياة السياسية كمنع تكوين جمعيات قانونية أو سياسية أو الانتماء إلى الحزب الحاكم الحزب الاشتراكي الدستوري أو قيام بأي دور داخلي في قمع المعارضة. وبهذا كانت المؤسسة العسكرية التونسية بمنأى عن رسم السياسات العامة للدولة واقتصرت معها على الدفاع عن السيادة الوطنية. هذا بالإضافة إلى أن السياسة البورقيبية التي تعتمد على عدم تسليح الجيش وتجهيزه بأفضل العتاد العسكري تجعل الجيش التونسي أداة وظيفية في يد النخبة السياسية الحاكمة.

استمرت هذه السياسة مع فترة حكم زين العابدين بن علي التي عرفت فترة حكمه بالبوليسية وذلك راجع بالأساس لتكوينية الأمني الاستخباراتي وهو ما تجلى من خلال إنشاء مجلس الأمن القومي بعد توليه الحكم مباشرة بعضوية كل من الوزير الأول، وزير الدفاع، وزير الخارجية، وزير الداخلية، كاتب الدولة لدي وزير الداخلية، رئيس أركان الجيوش، المدير العام للأمن العسكري، وكانت وظيفية هذا المجلس هي جمع وتحليل وتقييم المعلومات بشأن السياسات الداخلية والخارجية ورسم سياسة الدفاع ولكن ما هو ملاحظ على هذا المجلس هو عدم أدائه لهذه الوظيفة، وذلك بالنظر إلى عدد الاجتماعات التي عقدها طيلة فترة حكم بن علي والتي لم تتجاوز 5 اجتماعات¹⁶.

وما يفسر سياسة الحياد التي اتبعتها المؤسسة العسكرية في تونس هو أن القرار الأمني كان مرتبطا بمستوى رئاسة الجمهورية وإدارة العمليات تحت قيادة المستشار الأمني لبن على السرياطي، فبن على وعلى طيلة فترة الحكم والتي امتدت على طيلة 23 سنة عمل على تقليص دور المؤسسة العسكرية لمصلحة الأجهزة الأمنية ونجد ذلك من خلال الأوامر الصادرة في الحراك الشعبي التونسي في 15 جانفي 2011 للمؤسسة العسكرية بالانتخاب بالإضافة إلى المواجهات بين قوات الجيش والقوات الأمنية بعد مغادرة بن علي لتونس. وجاءت تصريحات رئيس أركان الجيوش الفريق الأول رشيد عمار في 22 جانفي بأن الجيش حامي الثورة ولن يخرج عن الدستور¹⁷.

أمام الحراك الاجتماعي الذي شهدته تونس والذي خرج فيه الملايين مطالبين بالحرية والعدالة الاجتماعية، ويؤمنون أن تحقيق تلك الأهداف لن يكون إلا من خلال بناء مؤسسات سياسية تكون نابعة من الإرادة الشعبية وفق انتخابات حرة ونزيهة ينظمها ويسهر عليها القانون والذي يتجسد في الدستور وهو أسس هذه القوانين، وستنطلق في هذا المبحث إلى موقع حركة النهضة، وإلى كيفية صياغة الدستور حيث اعتمدت حركة النهضة على الأسلوب التوافقي.

1-5- حركة النهضة والعملية الانتخابية:

تعد الانتخابات خطوة مفصلية من مراحل الحراك السياسي باعتباره أول اللبنة العملية لتحقيق دولة القانون التي خرج من أجلها المتظاهرون في تونس من خلال الشعارات المرفوعة "شغل، حرية، كرامة وطنية"، "خبز وماء وبن علي لا" باعتبار أن نظامه كان يحد من الحريات، لذا يعد من الأهمية تسليط الضوء على أداء الفواعل السياسية خلال هذه الانتخابات ومن بين هذه الفواعل الأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية على غرار حركة النهضة.

احتلت حركة النهضة المركز الأول في انتخابات المجلس التأسيسي في تونس بنسبة 37% وذلك بـ 89 مقعد من جملة 116866 مترشحا موزعين على 1517 قائمة، ثم حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بـ 29 مقعد وبنسبة 8,71% فالعريضة الشعبية بـ 6,74% بـ 26 مقعد، واحتلت النهضة المرتبة الأولى في جميع دوائر الجمهورية خاصة في ولايات الجنوب وذلك راجع لارتفاع نسب التهميش والاقصاء في تلك المناطق والتي لطالما مارسها نظام بن علي¹⁸.

أفرزت الانتخابات أربع كتل سياسية وهي التي ستشكل المشهد السياسي التونسي فيما بعد وهي:

الترويكا: وهي الإئتلاف الحزبي الثلاثي الحاكم بتونس بداية من ديسمبر 2011 وتنظم كل من حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وحزب التكتل من أجل العمل والحريات ويعد هذا التحالف بين الإسلاميين والعلمانيين نقلة نوعية في فكر النهضة لتكون بذلك 138 مقعدا في المجلس التأسيسي.

الجهة الليبيرالية: وهي مجموعة أحزاب معارضة للترويكا والتي من بينها الحزب الجمهوري الذي يعد امتدادا للحزب الديمقراطي التقدمي، حزب أفاق تونس، حزب نداء تونس.

الجهة اليسارية القومية: تضم كل من الأحزاب اليسارية والقومية والراديكالية التي لا تحظى بشعبية واسعة داخل المجلس التأسيسي وداخل المشهد السياسي التونسي غير أن لها نفوذا ضمن المنظمات النقابية والجمعيات الحقوقية والهياكل التمثيلية العمالية وضمت هذه الكتلة كل من حزب الشعب، حزب العمال بزعامة حمة الهمامي.

جبهة الإنقاذ الوطني: تأسست في جويلية 2013 إثر اغتيال محمد البراهمي وهو عضو المجلس التأسيسي

وتكونت الجهة من عدد من الأحزاب السياسية المعارضة منها نداء تونس، الجهة الشعبية الاتحاد من أجل تونس.

إن فوز حركة النهضة بالمراكز الأولى راجع إلى استثمار جو الفراغ السياسي الذي نجم عن سقوط نظام بن علي، بالإضافة إلى التصويت العقابي الذي مارسه الشعب التونسي ضد التشكيلات السياسية التي أسسها بعض رموز النظام السابق أو ضد الأحزاب السياسية التي كانت ضمن اللعبة السياسية لزين العابدين بن علي، بالإضافة إلى القوة التنظيمية وفعالية البرنامج الانتخابي خاصة حركة النهضة التونسية والذي شمل الجانب الاقتصادي، الاجتماعي والتي ثار من أجلها التونسيون ومثلت الأهداف الأولى للحراك الاجتماعي.

2-5- حركة النهضة وصياغة الدستور:

يعتبر الدستور وثيقة مكتوبة صادرة من أعلى سلطة في الدولة تسمى بالسلطة التشريعية، وتشمل هذه الوثيقة أهم القواعد التي تحرك دواليب الدولة والمتعلقة بتنظيم السلطة السياسية وانتقالها وعلاقتها بالأفراد في

الإسلام السياسي في تونس: دراسة حالة حركة النهضة

الدولة ولأن الدستور يعبر عن إيديولوجية الدولة ولهذا من الصعب إيجاد اتفاق شامل يضمن جميع مواد وفقراته خاصة في مراحل بناء الدولة، وقد عرفت الدول الحراك الاجتماعي على غرار تونس العديد من النقاشات حول وضع الدستور في مسائل تتعلق بهوية الدولة والمرأة وقانون تحصين الثورة، فقد اكتملت عملية الصياغة في تونس في 26 جانفي 2014 وذلك المرور بأربع مسودات وعدة تهديدات بحل المجلس التأسيسي في 19 2013.

قدمت النهضة عدة تنازلات فيما يخص التنصيب على حكم الشريعة بعد سلسلة الانتقادات اللاذعة التي تلقتها وذلك من خلال اعتماد الخطاب المزدوج وذلك من خلال سعيها لفرض الشريعة بشكل غير مباشر غير أن رد الغنوشي في 22 أوت 2011 في مقابلة أجراها على أن الحركة ترى أن الإسلام سلس وجاء في تصريحه قائلا "الإسلام فلسفة وليس مجرد أحكام، انه يولي اهتماما بالنيات والمقاصد، أنه مجرد ومرن لا تقتصر الشريعة على الحدود أي العقاب فقط على الناس أن يفهموا ذلك أولا فهم يخشون كلمة شريعة أنهم لا يفهمون معناها الحقيقي" فحسب أعضاء حركة النهضة أن احتواء الشريعة في قانون ملموس أمر في غاية الصعوبة، كما رأت حركة النهضة على أن الاستغناء عن كلمة شريعة من الدستور ليست ذات أهمية قصوى بالإضافة إلى أنه تم إقرار كلمة أحكام بدل من مبادئ وذلك لتكييف نفسها مع السياق الاجتماعي والسياسي التونسي.²⁰

كما أن أغلب المسائل والنقاط التي تمحور عليها الدستور التونسي هي طبيعة نموذج النظام السياسي حيث فضلت النهضة النظام البرلماني وذلك لاعتقادها بضرورة الابتعاد والقطع عن النموذج القديم بشكل كامل، كما أنها قدمت تنازلات وأخر لنموذج النظام المختلط والذي يجمع بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني.

إن المتابع لعملية صياغة الدستور في تونس ودور الحركات الإسلامية المتمثل في حركة النهضة كما يرى بعض المحللين أنها كانت ذات طبيعة براغماتية وغير واضحة وذلك نتيجة التنازلات لاسيما فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية بخصوص دور الدين في المجتمع وطبيعة النظام السياسي في تونس حيث يقول الباحثان فرانثيسكو كافاتورتا وريكي هوستر انهوغبول أن البراغمة تلعب دورا أكبر من الدور الذي تلعبه مواقف إيديولوجية ثابتة في تشكيل النهج الذي تعتمده حركة النهضة في النقاشات الدستورية.²¹

3-5- حركة النهضة والدولة الإسلامية:

إن الجدل بين الخطاب السياسي للحركات الإسلامية والذي ينادي في باطنه تطبيق الدولة الإسلامية ولكن بالنظر إلى الواقع المفروض والمعاش فإننا نجد هذه الحركات تنصهر وتندمج ضمن دولة القانون واحترام السيادة والإرادة الوطنية وتفعيل مبادئ المساواة والحريات العامة وحماية حقوق الإنسان كل هذه المؤشرات تشير إلى الدولة المدنية. وحركة النهضة على غرار باقي الحركات الإسلامية واقعة في هذا الصراع ونجد أبرز مفكرها وعلى رأسهم راشد الغنوشي قد بين في كتابه الحريات العامة في الدولة الإسلامية منظوره للدولة وبضرورة وجود سلطة وإمامة حيث اعتبرها مصلحة شرعية.

كما يرى الغنوشي أن دور السلطة في الدولة هو حراسة الدين والدين، وهي لا تبتعد عن الديمقراطية القائمة إلا من حيث سيادة الشريعة والقوانين الإلهية والقائمين على هذه السلطة لا يتعدون مجرد موظفين وليس خلفاء الله في أرضه عكس فكر سيد قطب والمودودي، لأن سيادة وسلطة الشعب تأتي بعد الله عز وجل.²²

وأما رؤية حركة النهضة للديمقراطية فهي تعد من بين أوائل التيارات الإسلامية التي قبلت بمفهوم الديمقراطية ونادت بتطبيقها بالرغم أنها رفضتها في بداية مراحلها الأولى حيث اعتبرتها تقليد للنظم الغربية ورفضت كل أشكال النظم البشرية لأن الحاكمية تكون لله عز وجل. ومع بداية الثمانينات بدأت في تبني مبدأ الديمقراطية حيث اعتبر راشد الغنوشي في ذلك احترام للشعب حتى ولو أدى ذلك إلى وصول الشيوعيين إلى الحكم كما اعتبر الديمقراطية بأنها تحقيق لمبدأ الشورى الإسلامي، كما أنه انتقد مجموعة من المفكرين الذين تجاوزوا بطرحهم

الإسلام السياسي في تونس: دراسة حالة حركة النهضة

الديني تكفير المجتمع واتخاذ إجراءات قمعية واعتبر أن الأولوية في المشروع الإسلامي الإصلاحية هو مواجهة ثقافة الاستبداد من خلال ترسيخ ديمقراطية حرية واحترام حقوق الإنسان في الذهنية الإسلامية. وفي هذا السياق يقول راشد الغنوشي: "إن الحركة لن تتراجع عن المسار الديمقراطي كرد فعل على البورقراطية"²³.

اعتبرت حركة النهضة أن الخيار الديمقراطي خيار أصيل وحكيم وأن الديمقراطية ليست بضاعة غربية وإنما هي بضاعتنا قد ردت إلينا فان أهم فشل عاناه تاريخنا الإسلامي والعربي هو أن الشورى ظلت قيمة أخلاقية علينا وغير ممارسة ولم تتحول إلى مؤسسة سياسة فالغرب هو الذي حول وطبق الشورى إلى نظام للدولة وليس مجرد قيمة سياسة كما هو الحال عند العرب، رغم ما يأخذ على النظام الديمقراطي بسبب مضامينه العلمانية وليس بسبب الجهاز السياسي الديمقراطي من برلمان، وانتخاب وتداول على السلطة.

من خلال ما سبق ذكره نلاحظ إن فكر النهضة يقر في جوهره بعدم فصل الدين عن الدولة، كما أنها تقر بمبدأ الديمقراطية والتعددية فهي تعترف بجميع القوى والتيارات الأخرى في تونس ولا تعتبر نفسها وصية على إقامة الدولة الإسلامية وان التنوع والاختلاف في الفروع جائز وهو يضيف صبغة ايجابية لتحقيق الصالح العام.

4-5- حركة النهضة واعتماد آية التوافق لتسيير الوضع الانتقالي:

يمثل الحوار احد السبل اللازمة لبناء التوافق لاسيما في البلدان مثل تونسو التي لم تعش حوارا حقيقيا في علاقتها بالدولة ومؤسساتها أو حتى في ما بين مكوناتها كما هو حال البلاد العربية وأن كان بدرجات من دولة إلى أخرى، ومن تجربة مجتمعية إلى أخرى، ويعرف الحوار على أنه عملية تفاعل ينصت خلالها البشر إلى بعضهم البعض بعمق كاف ليتغيروا بفعل ما يتعلمون كل واحد أقصى ما في وسعه ليتفهم اهتمامات الآخر حتى وان بقيا على اختلافهما ولا يتنازل أي مشارك عن هويته بل يقر كل واحد بقدر كاف من مطالب الآخر المشروعة ويعد الحوار من الأساليب الناجحة في إدارة المراحل الانتقالية وهذا ما اعتمدت عليه حركة النهضة في تونس بعد الحراك الاجتماعي في مطلع سنة 2011. خصوصا بعد اغتيال السياسي شكري بلعيد 2013 ورفض أحزاب الأغلبية تشكيل حكومة كفاءات وطنية غير حزبية وتضاعف النزاع بعد استقالة حكومة محمد الجبالي وتكوين حكومة السيد علي العريض التي ضمت عددا من الوزراء غير المتحيزين ثم امتناع أهم مكونات المجتمع السياسي خصوصا أحزاب الترويكا الحاكمة وأحزاب المعارضة للجلوس إلى طاولة الحوار²⁴، فحركة النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية رفضا الحوار المباشر مع حزب نداء تونس وذلك باعتباره امتداد لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي و مما زاد الأجواء تعقيدا هو اغتيال مجمد البراهمي عضو المجلس التأسيسي و كذلك اعتصام الرحيل وانسحاب أغلب نواب المعارضة من المجلس التأسيسي وعدم حضورهم لجلساته فكانت مبادرة الحوار التي قامت بها منظمات المجتمع المدني بقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل، واتحاد الصناعة والتجارة، وعمادة المحامين و الرابطة التونسية لحقوق الإنسان مدعومة بخارطة طريق فقبلت بها الأطراف السياسية المتنازعة ووقعت عليها أبرز الأحزاب السياسية المعارضة إلى جانب حركة النهضة الذي تنازل نوابه عن التعديلات التي أدخلوها على النظام الداخلي للمجلس التأسيسي و وعد علي العريض باستقالة حكومته في الوقت المناسب، حيث رأى راشد الغنوشي بأن مصلحة البلاد والحركة تقتضي التنازل عن الحكومة بما أنها لن تخرج نهائيا من السلطة، وذلك بامتلاكها الأغلبية البرلمانية كما أنها لم تستأثر بالحكم وذلك من خلال إيجاد تسيير ائتلافي جامع بين الإسلاميين والعلمانيين، ف رئيس الجمهورية من حزب المؤتمر ورئيس المجلس التأسيسي من حزب التكتل، ورئيس الحكومة من النهضة²⁵.

إن المتأمل في أسلوب حركة النهضة التونسية يرى أنها اختارت التيار الاعتدالي الوسطي في إدارة المرحلة الانتقالية والذي يحاول التوفيق بين الواقع الاجتماعي مع التمسك بفكرة شمولية الدين الإسلامي والانفتاح على الحداثة، وهو ما اتضح من خلال البرنامج الانتخابي الذي كان متنوعا وشاملا للجوانب الاقتصادية، الاجتماعية

الإسلام السياسي في تونس: دراسة حالة حركة النهضة

والسياسية، فلقد اهتمت بقضايا أكثر حضورا في الواقع التونسي على غرار الديمقراطية، المرأة، المشاركة السياسية وغيرها من المواضيع الحارقة والحساسة، فسنوات الاضطهاد والذهنية المنفتحة لقادة الحركة زادت من نجاحها وهذا ما ظهر في انتخابات المجلس التأسيسي بالرغم من أنها لم تكن اللاعب والمحرك الأساسي للحراك الاجتماعي الذي شهدته تونس مطلع 2011.

خاتمة:

إن الإسلام السياسي والذي تجسد في حركة النهضة في تونس، بينت أن الحركة هيكل منظم خاصة على مستوى الأهداف والوسائل وأساليب التغيير، إن حركة النهضة لم تكن في الحقيقة في بداية نشاطها تهدف إلى الوصول إلى السلطة، ولا حتى في فترات القوة، بل كانت تريد الإصلاح، معتمدة في ذلك على خطاب فكري أصولي متطور أي أنه خطاب إسلامي يذهب نحو استيعاب جملة من القيم والمبادئ المكونة للحدثة، وهذا بفضل تفاعله مع الواقع المحيط. لقد استخدمت حركة النهضة في تونس أساليب تغييرية مختلفة ومتناقضة أحيانا، واستطاعت تحقيق العديد من النجاحات التدريجية تمثلت بحصولها على مقاعد في البرلمان، وبذلك تكون قد حققت نجاحا تدريجيا في المجتمع التونسي وهو الأمر الذي مكّنها من تصدر الساحة السياسية في تونس ما بعد الثورة. وأخيرا نستطيع القول من خلال الدور الذي لعبته حركة النهضة في التحول الديمقراطي في تونس، أن أي استشراق لما سيؤول إليه المستقبل السياسي في تونس، لا يمكن أن يتجاهل الوضع الديني العام، الذي يشهد حركية متسارعة، والتي تعد مهيأة للتوظيف السياسي، إما من هذا الجناح أو ذاك، غير أنه لا يمكن التقليل من ثقل حركة النهضة السياسي، التي وإن تراجع حجمها، إلا أنها ومن دون شك أنها ستلحق تحديات حقيقية، لكن ما تملكه الحركة من تجربة سياسية وكفاءات علمية وقاعدة شعبية. وانفتاح سياسي في المزج بين الدين والحدثة، يجعلها قادرة على الرجوع بقوة على المشهد السياسي التونسي.

عرفت حركة النهضة التونسية أن ما ينقص تونس هو تيار اعتدالي وسطي يرفض الانزلاق في التطرف الفكري أو السلوكي تيار يمزج بين التجذر في الواقع الاجتماعي والتمسك بالهوية العربية الإسلامية منفتحا على الحدثة ذو حلول واضحة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في أن تكون على مستوى تطلعات من صوتوا لها في انتخابات المجلس التأسيسي وإلى أي مدى ستفي بتعهداتها في خضم المشهد السياسي التونسي الذي هو على المحك. لقد دخلت حركة النهضة المعتزك السياسي، بحيث لم تفرض على المجتمع التونسي منظومة قيم محددة، تتعارض مع ثقافة المجتمع، واقتصرت في العموم، إلى يومنا بالخصوص، بإخفاء نموذجها الديني، وجعله محركا للمواقف والأفعال، كما أن التجربة التونسية أدركت أن حسن فهم الواقع، وحسن تقدير الصعوبات والعوائق، يعينان على حسن ضبط الأهداف والمراحل، لأن الذي يحيط بطبيعة الميدان، لا بد أن يراعي التدرج المطلوب، ويستعين بالرفق وبيتعد عن المغالبة، دون أن يتنازل عن حقه في التعبير والحركة، أو يبالغ في مسؤوليته في الإصلاح.

- الهوامش:

¹ - ابراهيم حيدر، علي، (2001)، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 234.

² - الغنوشي، راشد، (2001)، من تجربة الحركة الإسلامية في تونس، دار المجتهد، تونس، ص 50.

³ - سوالي، محمد، (2002)، الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي، مركز الإمارات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ص 18.

- ⁴ - رزاق، زكرياء، (2013)، الدولة والشريعة في الفكر العربي الإسلامي المعاصر، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ص259.
- ⁵ - محرر، محمد جبرون، (2013)، الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي اتجاهات وتجارب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ص50-51.
- ⁶ - المديني، توفيق، (2002)، إرهابات ولادة الحركة الإسلامية في المعارضة التونسية نشأتها وتطورها، اتحاد كتاب العرب، دمشق، ص125.
- ⁷ - المديني، توفيق، (2012)، تاريخ المعارضة التونسية من النشأة إلى الثورة: الأحزاب القومية واليسارية والإسلامية، مسكيلياني للنشر والتوزيع، تونس، ص49.
- ⁸ - بن عبد الرحمان القديبي، نواف، (2012)، الإسلاميون وربيع الثورات، الممارسة المنتجة للأفكار، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ص25.
- ⁹ - بشارة، عزمي، (2012)، الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ص391.
- ¹⁰ - بونعمان، سلمان، (2012)، أسئلة دولة الربيع العربي نحو نموذج لاستعادة هبة الأمة، الرياض: مركز نماء للبحوث والدراسات، ص45.
- ¹¹ - السرجاني، راغب، (2011)، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، دارأقلام للنشر والتوزيع الترجمة، القاهرة، ط1، ص85.
- ¹² - حمادي، الرديسي، (2016)، تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة، سياسات عامة، العدد 18، ص7.
- ¹³ - معارف، إسماعيل، (2013)، مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص137.
- ¹⁴ - الجمعاوي، انور، (2014)، المشهد السياسي في تونس الدرب الطويل نحو التوافق، سلسلة مجلة دراسات سياسات عربية، عدد 2، ص2.
- ¹⁵ - المديني، توفيق، (2006)، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص337.
- ¹⁶ - الحمروني، سلوى، (2012)، المواطنة المتساوية في تونس: الضمانات الدستورية للمساواة بين المواطنين، المنتدى العربي للمواطنة في المرحلة الانتقالية، ص8.
- ¹⁷ - الصواني، يوسف محمد، (2013)، التحديات الأمنية للربيع العربي من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن، مجلة المستقبل، عدد 416، ص37.
- ¹⁸ - النايب، عائشة، (2012)، قراءة في مضامين ودلالات نتائج الانتخابات في تونس، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ص13.
- ¹⁹ - عماد، عبد الغني، (2013)، الإسلاميون بين الثورة والدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص54-55.

- ²⁰ - ويكن، فاذية، (2013)، دور حركة النهضة في تحقيق تحول ديمقراطي في تونس في مرحلة ما بعد الثورة، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، عدد 8، ص 79.
- ²¹ - الحجوري، يحيى بن علي، (2007)، الإخوان المسلمون والديموقراطية، دار الكتاب والسنة للطباعة والنشر، القاهرة، ص 79.
- ²² - ابولغد، ابراهيم، (2006)، الدين والدولة والمجتمع الدولي، معهد للدراسات الدولية، فلسطين، ص 27.
- ²³ - ماكس، مونيكا، (2014)، أي أسلوب اعتمده النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات، مركز بروكنجز، الدوحة، ص 20-21.
- ²⁴ - بن يحيى، أسماء، روزويل، نيكول، (2012)، تونس من الثورة إلى الإصلاح: توقعات المواطنين في الذكرى الأولى للثورة التونسية، تقرير المعهد الوطني الديمقراطي، جانفي، ص 14.
- ²⁵ - الشطي، إسماعيل، (2013)، الإسلاميين وحكم الدولة الحديثة، منشورات ضفاف، بيروت، ص 61.